الأمم المتحدة

A/C.5/78/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
23 May 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 28 آذار/مارس 2024، الساعة 10:30

الرئيس: السيد محمود ..... (مصر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2024 *(تابع)*

البند 139 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)*

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)*

البند 132 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة *(تابع)*

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-05903 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:35.

1 - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن بعض مشاريع القرارات والمقررات التي ستُعرض عليها لم تُعتمد إلا مؤخراً بصورة غير رسمية، وهي بالتالي مؤقتة، رهناً بالاستعراض التحريري ومراقبة الجودة، وغير متاحة إلا بالإنكليزية. وقال إنه، مع احترامه التام لقرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات، يقرّ بما أبدته اللجنة من مرونة في المضي بعملها على هذا الأساس لكي تختتم أعمالها في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2024 *(تابع)* (A/C.5/78/L.29 و A/C.5/78/L.30 و A/C.5/78/L.32 و A/C.5/78/L.33)

مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.5/78/L.33: الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في ما يتصل بالميزانية البرنامجية لعام 2024

2 - *اعتُمدت مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.5/78/L.33.*

مشروع القرار A/C.5/78/L.29: التقديرات المنقحة المتعلقة بالمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية

3 - **السيد المنصور** (الجمهورية العربية السورية): عرض مشروع القرار فقال إن المؤسسة كيان مسيس يستهدف الجمهورية العربية السورية. ويعكس إنشائها تدخلا في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية ويشهد على ازدواجية المعايير والنفاق والعداء من جانب بعض البلدان الغربية تجاه الجمهورية العربية السورية. وقد اضطر وفد بلده إلى تقديم مشروع القرار A/C.5/78/L.29 لعدة أسباب.

4 - وأضاف قائلا إن قرار الجمعية العامة 301/77 المنشئ للكيان لم يحظ بتوافق الآراء. ولم تُستشر الجمهورية العربية السورية بشأن إنشاء الكيان، كما أنها لم تطلب أي مساعدة تقنية من الأمم المتحدة في هذا الشأن. ويتناقض إنشاؤه مع مبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وكما هو الحال بالنسبة للكيانات الأخرى المنشأة دون توافق في الآراء، فإن وفد بلده لا يعترف بالكيان ولا يتعامل معه، كونه يمثل استغلالا لمبادئ الأمم المتحدة، الرامية إلى النهوض بأهداف لا تمت بصلة إلى مصالح الشعب السوري. والجمهورية العربية السورية ترفض هذا الكيان وترفض تمويله من الميزانية العادية. ودعا الدول الأعضاء إلى رفض الكيل بمكيالين والانتقائية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقال إنه يجب وقف استخدام قضايا حقوق الإنسان لاستهداف دول بعينها.

5 - **السيد بوغارتس** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فأعرب عن أسف الوفود التي يتكلم باسمها لأنه جرى تقديم مشروع القرار A/C.5/78/L.29، وقال إنه يدعو إلى إجراء تصويت مسجل عليه. وأشار إلى قرار الجمعية العامة 301/77 الذي أنشأت بموجبه، تحت رعاية الأمم المتحدة، المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، لتوضيح مصير جميع المفقودين في الجمهورية العربية السورية وأماكن وجودهم، وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين، بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية. ومضى يقول إن اللجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية المكلفة بمسائل الإدارة والميزانية، تتحمّل مسؤولية كفالة توفير الموارد الكافية لتنفيذ الولايات التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. والمؤسسة يجب أن تمول من الميزانية العادية.

6 - وإذا ما اعتمد مشروع القرار، فإنه سيحرم المؤسسة من التمويل ويمنعها من الاضطلاع بولايتها، في انتهاك مباشر لقرار الجمعية العامة وتعارض مع ولاية اللجنة. ومن المؤسف أن مؤيدي مشروع القرار رفضوا المشاركة ورفضوا جميع المحاولات الرامية إلى التفاوض على نتيجة توافقية. وأوضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستُصوّت ضد مشروع القرار، وهو يدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذوَ حذوها.

بناء على طلب ممثل بلجيكا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/78/L.29.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنما، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصين، وكوبا، ومالي، ونيكاراغوا.

المعارضون:

أذربيجان، والأرجنتين، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا،

وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشيكيا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة هولندا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتونس، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والعراق، وعمان، وغانا، والفلبين، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، وهايتي، والهند، واليمن.

*ورفض مشروع القرار بأغلبية 70 صوتا مقابل 13 صوتا، مع امتناع 43 عضوا عن التصويت**

مشروع القرار A/C.5/78/L.30: التقديرات المنقحة المتعلقة بالمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية

7 - **السيدة بريزريني** (ألبانيا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية علامة طال انتظارها من أجل تحقيق العدالة لضحايا النزاع السوري. وعلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء واجب ضمان أن تعرف أسر الضحايا مصير أقاربهم المفقودين وأماكن وجودهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمكنت المؤسسة من العمل بكفاءة والوفاء بولايتها. وقالت إن وفد بلدها يؤيد الاحتياجات المقترحة من الموارد والوظائف للمؤسسة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالمؤسسة (A/78/706). وقالت إن وفد بلدها يؤيد أيضا اختيار جنيف مقرا للمؤسسة، نظرا للخبرة في الشؤون الإنسانية التي تتركز في جنيف ودور مركز العمل في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع السوري. وقالت إن وفد بلدها يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح مشروع القرار وأن تؤيد تمويل المؤسسة.

8 - **السيد المنصور** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض المؤسسة وتمويلها من الميزانية العادية للأسباب التي سبق شرحها. وقال إن وفد بلده يدعو إلى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/78/L.30 ويحث جميع الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار ورفض تمويل المؤسسة من الميزانية العادية.

9 - **السيد بوغارتس** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بذلت كل جهد ممكن للتفاوض على نتيجة توافقية بشأن هذه المسألة ووافقت على عدة تنازلات بغية التوصل إلى حل توفيقي مقبول من الطرفين. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده القوي لتوافق الآراء، وهو مبدأ تقوم عليه أساليب عمل اللجنة وهو ضروري لاتخاذ قرارات شفافة وشاملة. ولذلك فإن من المؤسف أن يرفض بعض أعضاء اللجنة الدخول في مفاوضات، مما يضطر اللجنة إلى التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسألة.

10 - وقال إن المسؤولية الرئيسية للجنة الخامسة هي ضمان تزويد الولايات التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بالموارد الكافية لضمان تنفيذها بنجاح. وعلى هذا النحو، كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سترحب بالتوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض، حتى ولو اختلفت عن موقفها الأصلي. وفي ضوء رفض دخول بعض أعضاء اللجنة في مفاوضات، يرحب الاتحاد الأوروبي بمشروع القرار A/C.5/78/L.30، الذي سيكفل للمؤسسة أن

* أبلغ وفد بنما اللجنة لاحقا أنه كان يعتزم التصويت ضد مشروع القرار A/C.5/78/L.29.

تتمكن من تنفيذ ولايتها الإنسانية الهامة. وأوضح قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستُصوّت لصالح مشروع القرار، وهو يدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذوَ حذوها.

11 - *بناء على طلب ممثل الجمهورية العربية السورية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/78/L.30.*

المؤيدون:

الأرجنتين، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة هولندا، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصين، وكوبا، ومالي، ونيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفييت نام، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، ونيبال، ونيجيريا، وهايتي، والهند، واليمن.

12 - *اعتُمد مشروع القرار بأغلبية 71 صوتا مقابل 12 أصوات، مع امتناع 46 أعضاء عن التصويت*.*

مشروع القرار A/C.5/78/L.32: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2024

13 - **الرئيس:** قال إنه في ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.5/78/L.30، سيعدل مشروع القرار A/C.5/78/L.32 من الناحية الفنية ليتألف من جزء واحد فقط، بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وستعاد تسميته "التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لعام 2024 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين: البعثات السياسية الخاصة - المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان".

14 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/78/L.32 بصيغته المعدلة من الناحية الفنية.*

15 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن من المؤسف أن تناقش اللجنة الولايات التي وافقت عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن أسف وفد بلده أيضا لأن الأمم المتحدة ستبدأ في الاضطلاع بعملها دون موافقة البلد المضيف، الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى الشواغل السياسية التي أثارها وفد بلده بشأن المؤسسة، والتي أُثيرت في محافل أخرى، من الصعب تصور إهدار أكبر للموارد. وأعرب عن رغبة وفد بلده في النأي بنفسه عن قرار تمويل المؤسسة في إطار الميزانية العادية.

* أبلغ وفد النيجر اللجنة لاحقا أنه كان يعتزم التصويت ضد مشروع القرار A/C.5/78/L.30.

16 - **السيد المنصور** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن قرار تمويل المؤسسة من الميزانية العادية. وذكر أن الجمهورية العربية السورية ستفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة في عام 2024 على هذا الأساس. ولم تعترف الجمهورية العربية السورية بهذه المؤسسة ولا تتعلق إلا بالدول التي أنشأتها. ومن غير المقبول إجبار الدول الأعضاء الأخرى على تمويل المؤسسة.

17 - **السيد أمر الله** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن أي موارد لما يسمى بالمؤسسة المستقلة، لأنه يعترض على ولايات انتقائية قطرية في مجال حقوق الإنسان. فهذه المؤسسة تقوّض سيادة وسلامة الجمهورية العربية السورية، التي لم توافق على إنشاء المؤسسة ولم تستشر بهذا الشأن.

18 - **السيدة يانو** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يأسف لازدواجية المعايير والتسييس والانتقائية في المنظمة. فمن خلال إنشاء ما يسمى بالمؤسسة المستقلة دون التشاور أو التعاون مع الجمهورية العربية السورية، تجاوزت الجمعية العامة السلطة الممنوحة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وانتهكت مبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقالت إن وفد بلدها يثق في قدرة المؤسسات السورية على تنفيذ العملية دون تدخل خارجي. وتقف نيكاراغوا متضامنة مع الجمهورية العربية السورية شعبا وحكومة وتدعو إلى تكثيف الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لدعم التنمية والتعمير والسلام فيها، وفقا لرغبات الشعب السوري. وقالت إن وفد بلدها لا يؤيد تمويل المؤسسة، ولذلك ينأ بنفسه عن مشروع القرار A/C.5/78/L.30.

19 - **السيد بايلي أنخيليري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يعارض تسييس الشؤون الإنسانية. وليس ما يسمى بالمؤسسة المستقلة إلا أداة سياسية أنشأتها بعض الدول الغربية لخدمة خطتها العدائية تجاه الجمهورية العربية السورية. وما دامت الجمهورية العربية السورية لا تعترف بالمؤسسة، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تخصص لها أموالا من الميزانية العادية. وتمثّل المؤسسة عبئا ماليا إضافيا على جميع الدول الأعضاء قدره 3 ملايين دولار في عام 2024 و 13 مليون دولار في عام 2025. ومن الأفضل استخدام هذه الموارد لدعم الجهود الإنسانية والإنمائية، عوضا عن تبديدها على كيانات مسيسة تخدم مصالح بعض الدول الأعضاء. وقال إن وفد بلده يطلب عدم تخصيص أي موارد للمؤسسة. وينبغي أن يكون هناك تنسيق بين المؤسسة والبلد المعني؛ وينبغي ألا يفرض أي شيء على ذلك البلد من المحافل الخارجية.

20 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن قرار الموافقة على تخصيص موارد للمؤسسة التي يسعى إلى خلق صورة سلبية عن الجمهورية العربية السورية. وهذه المؤسسة أُنشأت في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية العربية السورية بصدد تطبيع العلاقات مع جيرانها وكان القصد منها تقويض تلك العملية. ولم تكن المؤسسة أول كيان ينشأ ضد إرادة الجمهورية العربية السورية، بل هي زائدة عن الحاجة وتنطوي على ازدواجية ومضيعة للموارد.

21 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض قرار تمويل ما يُسمّى بالمؤسسة المستقلة من الميزانية العادية وينأى بنفسه عنه. وينبغي معالجة القضايا السورية بطريقة سلمية، وفقا لرغبات الشعب السوري.

22 - **السيد هادجو** (إريتريا): قال إن وفد بلده يرفض ولاية المؤسسة وتخصيص موارد لها من الميزانية العادية. فالمؤسسة أنشئت بقرار غير توافقي، دون موافقة الدولة المعنية. وقال إن موقف وفد بلده الثابت هو معارضة الولايات الخاصة ببلدان محددة، والتي تشكل عائقا أمام المشاركة البناءة وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل مكان. وأضاف قائلا إن الولايات القطرية ذات الدوافع السياسية لم تنجح في الماضي ولن تنجح في المستقبل.

23 - **السيدة جيانغ** هوا (الصين): قالت إن الصين ما فتئت تدعو إلى التمسك بمبدأي الموضوعية والحياد في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وهي تعارض أيضا تسييس حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وفي سياق التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، يجب أخذ آراء الدول الأعضاء واحتياجاتها في الاعتبار ويجب احترام قيادتها. ومن المؤسف أن تُستخدم موارد الأمم المتحدة لإنشاء آلية دون التشاور مع البلد المعني ودون أخذ آراء الدول الأعضاء في الاعتبار. ومن شأن هذا التدبير أن يؤدي أيضا إلى تفاقم أزمة السيولة التي تواجهها المنظمة. وينبغي إنفاق موارد الميزانية التي ستخصص للمؤسسة على دعم بناء القدرات في الجمهورية العربية السورية، عوضا عن إنشاء آلية مثيرة للجدل. ولن تكون المؤسسة عاملة أو فعالة بدون دعم وتعاون البلد المضيف. ولذلك فإن الصين تعارض تمويل المؤسسة من الميزانية العادية.

24 - **السيد إفسينكو** (بيلاروس): قال إنه في غياب التعاون مع السلطات السورية، فإن ما يسمى بالمؤسسة المستقلة محكوم عليها بالفشل. ولذلك، فإن وفد بلده يود أن ينأى بنفسه عن المقرر الرامي إلى توفير التمويل لهذا الكيان.

البند 139 من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية *(تابع)* (A/C.5/78/L.31 و A/C.5/78/L.35)

مشروع القرار A/C.5/78/L.31: إدارة الموارد البشرية

25 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده قدم مشروع القرار A/C.5/78/L.31، الذي يتضمن طلبا إلى الأمين العام بعدم استخدام ما يسمى باللغة الشاملة جنسانيا في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، لأن المشاورات وصلت إلى طريق مسدود بسبب عدم رغبة الجماعة المتفقة في الرأي في المشاركة فيها، ولأن الأمانة العامة رتبت الأمور بطريقة تجعل أي قرارات إجرائية محتملة بشأن هذه المسألة، مثل اعتماد قرار "هيكلي" أو تأجيل النظر فيها أو عدم اتخاذ أي إجراء، ستعني الموافقة على استخدام ما يسمى بلغة شاملة جنسانيا في النظام الإداري للموظفين. وأعرب عن شكر وفد بلده للدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار A/C.5/78/L.31، الذي أدى إلى مرحلة هامة في مشاورات اللجنة. وكانت نتيجة تلك المشاورات مشروع القرار A/C.5/78/L.35، الذي جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وعملا بالفقرة 4 من مشروع القرار ذاك، ينبغي عدم استخدام صيغة شاملة جنسانيا في النظام الأساسي للموظفين، ويجب على الأمين العام أن يسحب هذه الصياغة من النظام الإداري للموظفين. وينبغي أن يكون تفسير اللجنة لهذه التعليمات هو أن الأمين العام قد تلقى توجيها بعدم استخدام ما يسمى بلغة شاملة جنسانيا. وبناء على ذلك، وفي ضوء الجهود التي تبذلها جميع الوفود الملتزمة بالتوصل إلى توافق في الآراء، فإن وفد بلده مستعد لسحب مشروع القرار A/C.5/78/L.31 لصالح مشروع القرار A/C.5/78/L.35.

26 - *سُحب مشروع القرار A/C.5/78/L.31.*

مشروع القرار A/C.5/78/L.35: تعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين

27 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/78/L.35.*

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)* (A/C.5/78/L.34)

مشروع القرار A/C.5/78/L.34: وحدة التفتيش المشتركة

28 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/78/L.34.*

البند 132 من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة *(تابع)* (A/C.5/78/L.36)

مشروع المقرر A/C.5/78/L.36: المسائل التي أُرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة

29 - *اعتُمد مشروع المقرر A/C.5/78/L.36.*

اختتام أعمال اللجنة الخامسة خلال الجزء الأول من الدورة الثامنة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة

30 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن اللجنة قد استفادت من التقدم المحرز في الدورة السابعة والسبعين فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية باعتماد مشروع القرار A/C.5/78/L.35 بشأن إدخال تعديلات على النظامين الأساسي والإداري للموظفين. وترحب المجموعة أيضا باتخاذ قرار بشأن وحدة التفتيش المشتركة (A/C.5/78/L.34). غير أنه من المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل أخرى، بما في ذلك إدارة سلسلة الإمداد. وتحتاج المنظمة إلى تزويدها بالتوجيه بشأن المشتريات، التي تزيد قيمتها عن 3 بلايين دولار سنويا، ومع ذلك لم تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن المشتريات منذ عقد من الزمن.

31 - وشكر أعضاء اللجنة على مرونتهم في العمل لوقت متأخر، ولكنه أضاف قائلا إن عدم توفر المرافق بعد ساعات العمل العادية أمر غير مريح وغير مقبول، مشيرا إلى أنه في إحدى المرات لم يتمكن الزملاء لبعض الوقت من دخول المبنى.

32 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إنه في حين تمكنت اللجنة من اعتماد عدد من القرارات بتوافق الآراء، رفضت بعض الدول الأعضاء الوفاء بمسؤوليتها عن تمويل جميع الولايات دون تمييز وبتوافق الآراء. ورغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى نتيجة توافقية بشأن المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، تقدّم بعض الوفود مشروع

قرار يتضمن اقتراحا بوقف تمويل المؤسسة، مما يجعل قدرتها على البقاء وحسن سيرها مشروطين بنتائج التصويت. ومسؤولية اللجنة الخامسة الرئيسية هي ضمان تزويد الولايات التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بالموارد الكافية لضمان تنفيذها بنجاح.

33 - وأردف قائلا إنه من المؤسف أن اللجنة أرجأت مرة أخرى النظر في الغالبية العظمى من بنود جدول الأعمال أو لم تتخذ أي إجراء بشأنها. ويشعر الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل خاصة لعدم اعتماد أي قرار بشأن المساءلة أو إدارة سلسلة الإمداد. ويأسف الاتحاد الأوروبي أيضا للتأخر في تقديم مقترحات الأمين العام لكفالة الأداء السليم لنظام المنسقين المقيمين المعاد تشيطه من خلال تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به، على النحو الوارد في تقريره عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي (A/78/753)، وقال إن وفد الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وهو ملتزم بدعم جهود الأمين العام لتحديث الأمم المتحدة وإصلاحها. ولا تقتصر مسؤولية اللجنة على المسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية؛ بل تشمل أيضا الأداء الإداري للمنظمة، وهو أمر أساسي لضمان تنفيذ الولايات.

34 - وقال إن نتائج الجزء الأول من الدورة المستأنفة أثارت تساؤلات جدية بشأن تنظيم أعمال اللجنة. وقد أدى تمديد الجزء الأول من الدورة المستأنفة إلى خمسة أسابيع، بتكلفة كبيرة تكبّدتها المنظمة، إلى إهدار للموارد، حيث لم تستخدم 18 فترة من فترات الاجتماعات التي تستغرق كل منها نصف يوم، ولم يُحرز معظم التقدم إلا في الأيام الأخيرة أو حتى الساعات الأخيرة من الدورة. والمطلوب ليس مزيدا من الوقت، بل مشاركة مبكرة وأكثر نشاطا وبناءة. وينبغي إتاحة التقارير في بداية الدورة، وليس خلال الأسبوع الأخير، ويمكن اختصار معظمها بشكل كبير، نظرا لإتاحة أحدث البيانات للمندوبين من خلال مختلف البوابات الإلكترونية. وتحتاج اللجنة إلى استخدام الوقت المخصص استخداما أجدى وأكثر كفاءة وفعالية واحترام الجداول الزمنية والمواعيد النهائية، من أجل اختتام برنامج عملها في الوقت المناسب. وأثنى الاتحاد الأوروبي على التزام الرئيس بتحسين أساليب عمل اللجنة، مشيرا إلى أنه من الضروري معالجة مشاكل إدارة الوقت في اللجنة مع ضمان استمرارها في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، وهو مبدأ أساسي للجنة ضروري لاتخاذ قرارات شفافة وشاملة.

35 - وفيما يتعلق بتحديات السيولة التي تعترض المنظمة، قال إن الاتحاد الأوروبي يكرر تأكيد التزامه بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها والنظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى تزويد المنظمة بالأدوات التي تحتاج إليها لمعالجة قيود السيولة وسد الفجوات. وقال إن برنامج عمل الجزء الثاني من الدورة المستأنفة ثقيل. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن تكون نتيجة الجزء الحالي من الدورة المستأنفة بمثابة جرس إنذار للدول الأعضاء.

36 - **الرئيس:** قال إنه وأعضاء المكتب الآخرين يرون أنه من الممكن إكمال الجزء الأول من الدورة المستأنفة في غضون أربعة أسابيع، شريطة استخدام الوقت بشكل صحيح، ولكن الأمر متروك لأعضاء اللجنة لاتخاذ القرار. وسيستفيد المكتب من فترة ما بين الدورتين للتشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وممثلي الأمانة العامة، بغية الشروع في العمل في بداية الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وقال إنه لا يعتزم تمديد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة إلى ما بعد 31 أيار/مايو 2024.

37 - **السيدة مينالي** (إثيوبيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إنه يجب على اللجنة أن تضطلع بمسؤوليتها عن توفير التوجيه المنتظم بشأن إدارة الموارد البشرية والإصلاح التنظيمي. وفي حين أجرت اللجنة مناقشات مثمرة بشأن مقترحات الأمين العام ومبادراته، لم يجر التوصل إلا إلى عدد قليل من النتائج المتفاوض عليها، مع تأجيل معظم البنود إلى الدورات المقبلة. ويجب على اللجنة أن تستفيد على نحو أفضل من الوقت المخصص. وتحقيقا لهذه الغاية، تأمل المجموعة في أن تصدر التقارير في الوقت المناسب في المستقبل.

38 - وقالت إنه ينبغي أن تتمشّى مبادرات إدارة الموارد البشرية دائما مع القرارات ذات الصلة والتوجيهات التي تقدمها اللجنة. وتشدد المجموعة على ضرورة الحفاظ على آليات تنظيمية تسترشد بالمعايير والقيم التي تتفق عليها جميع الدول الأعضاء. وينبغي ألا يعزز الإطار التنظيمي للمنظمة قيما اجتماعية مثيرة للجدل.

39 - وأضافت قائلة إنه يجب على اللجنة أن تتوصل، على سبيل الاستعجال، إلى نتيجة تفاوضية موضوعية بشأن إدارة سلسلة الإمداد والمشتريات. ومن المؤسف أن النظر في هذه المسائل قد أرجئ بسبب التأخر في إصدار التقارير ذات الصلة وضيق الوقت للتفاوض على نتيجة. وبالنظر إلى النهج الحالي المشتت إزاء المشتريات في الأمم المتحدة وحقيقة أنه لم يتخذ أي قرار بشأن هذه المسألة لمدة تسع سنوات، ينبغي للجنة أن تعمل من أجل اعتماد قرار شامل.

40 - **السيد كاواساكي** (اليابان): قال إن الجمعية العامة نجحت في دورتها السابعة والسبعين في اتخاذ قرار بشأن إدارة الموارد البشرية بعد أكثر من ست سنوات من المفاوضات، مما وفر توجيها قويا لضمان أن تكون المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وشمولا. ومما يؤسف له أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار شامل في الجزء الأول من الدورة المستأنفة. ورغم إحراز بعض التقدم في المفاوضات، لا تزال هناك مجالات اختلاف. ولضمان أن تتمكن اللجنة من مواصلة تزويد الأمين العام بالتوجيه بشأن إدارة الموارد البشرية، يجب عليها أن تستعرض نهجها من أجل تجنب تكرار النتيجة نفسها في الدورة التاسعة والسبعين.

41 - ومع ذلك، تمكنت اللجنة من إيجاد أرضية مشتركة بشأن عدة بنود هامة، ووفرت التوجيه السياساتي الذي تشتد الحاجة إليه والموارد اللازمة. وقال إن وفد بلده يشجع جميع الدول الأعضاء على الحفاظ على روح التعاون البناء وعلى بناء توافق الآراء وإيجاد الحلول التوفيقية خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

42 - **السيد لو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لكي تؤدي الأمم المتحدة وظيفتها وتتصدّى للأزمات العديدة التي تواجه العالم، فإنها تحتاج إلى استخدام كل أداة تحت تصرفها، وأهمها قوتها العاملة. وفي كل عام، تكرس اللجنة الجزء الأكبر من الجزء الأول من الدورة المستأنفة لإدارة الموارد البشرية، مما يتيح للدول الأعضاء إجراء محادثات جادة مع الأمانة العامة بشأن التغييرات اللازمة في السياسات والعمليات لكفالة إشراف الأمم المتحدة على قوتها العاملة بأكثر الطرق فعالية. ولو كانت الأمم المتحدة شركة أو وكالة حكومية، فسيجري استعراض سياساتها المتعلقة بالموارد البشرية واستكمالها سنويا، ومع ذلك فإن اللجنة لا تقدم توجيها منتظما، رغم أنها مكلفة بالإشراف على أهم منظمة في العالم. وفي حين اعتمدت الجمعية العامة قرارا شاملا بشأن إدارة الموارد البشرية في دورتها السابعة والسبعين، كان هذا أول قرار من نوعه يعتمد منذ عام 2016، مما يعني أنه لم يُجر سوى إصلاح واحد مجدٍ لسياسات شؤون الموظفين في المنظمة في السنوات الثماني الماضية.

43 - وأضاف قائلا إنه، في الأشهر المقبلة، ستتفاوض الدول الأعضاء على ميثاق للمستقبل، لتوجيه الأمم المتحدة لبقية القرن. وسيُطلب من الأشخاص والعمليات تنفيذ هذا الميثاق، وهذا هو السبب في أن عمل اللجنة يتسم بهذه الأهمية. غير أن نتائج عمل اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة كان كئيبا. فقد أخفقت في ممارسة رقابة مجدية على تعويضات الموظفين، وهي المحرك الرئيسي للتكاليف في المنظمة؛ وفشلت في توسيع نطاق التدابير المتصلة بإعارة الموظفين العسكريين في الخدمة الفعلية، مما سيؤثر تأثيرا مباشرا على نجاح بعثات حفظ السلام؛ وأخفقت في اتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات الصحة النفسية ورفاه القوى العاملة في المنظمة؛ وفشلت في تقديم إرشادات بشأن سياسات المشتريات في الأمم المتحدة وإدارة سلسلة الإمداد لضمان كفاءتها وتوافقها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولم يكن تمديد الجزء الأول من الدورة المستأنفة لمدة أسبوع واحد ضروريا، وينبغي للجنة أن تعود إلى ممارستها السابقة المتمثلة في الاجتماع لمدة أربعة أسابيع.

44 - **السيد يونغ** (المملكة المتحدة): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم خلال الجزء الأول من الدورة المستأنفة، فإن النتيجة الإجمالية مخيبة للآمال للغاية، حيث لم يتخذ أي إجراء بشأن بندين، وأُرجئ النظر في ثلاثة بنود، واعتمد قرارين هيكليين، وأُجري تصويت مسجل. وهذه نتائج لا تظهر لجنة تعمل بفعالية وكفاءة باسم الأمم المتحدة والشعوب التي تخدمها. بل إنها تعكس لجنة تتصارع مع التأخر في إصدار التقارير والوثائق المستفيضة، وتغرق في المشاحنات السياسية، التي تسعى فيها بعض الوفود إلى تقويض الولايات المتفق عليها بمحاولة وقف تمويلها، والتي لا تتناسب نتائجها مع الوقت والجهد والموارد المبذولة. ويقدر وفد بلده تكاليف أجور المندوبين وموظفي الأمانة العامة المشاركين في الجزء الأول من الدورة المستأنفة بأنها تزيد عن 4 ملايين دولار، ولا تشمل الوقت الذي يقضيه الموظفون في إعداد التقارير وترجمتها واستعراضها وعرضها.

45 - وقال إن وفد بلده يثني على الجهود التي يبذلها الرئيس لتيسير إجراء محادثة صادقة بشأن أساليب عمل اللجنة وثقافتها. ويمكن، بل وينبغي، القيام بأشياء معينة على الفور، مثل تقصير مدة الجزء الأول من الدورة المستأنفة، والنظر في بنود معينة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات فقط، وتحسين إصدار التقارير في الوقت المناسب والحصول على المعلومات التكميلية. ومن واجب جميع الوفود أن تكفل أن تتمكن اللجنة من أداء واجباتها الهامة بفعالية وكفاءة.

46 - **الرئيس:** قال إنه وأعضاء المكتب الآخرين يشجّعون جميع الوفود على المساهمة في مناقشة اللجنة لأساليب العمل. ويحث الدول الأعضاء على تقديم اقتراحات تدريجية تهدف إلى تحسين وترشيد ثقافة وأساليب عمل اللجنة. وعلى سبيل المثال، فمن شأن النظر في بنود معينة كل سنتين أن يساعد على زيادة تركيز اللجنة وزيادة كفاءتها. وقال إنه سيتبادل الخبرات مع الرئيس السابق والرئيس القادم.

47 - **السيدة جيانغ** هوا (الصين): قالت إن العديد من التقارير لا تصدر في الوقت المحدد، مما يجعل من الصعب على الدول الأعضاء الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص واختتام مداولاتها في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، لم تصدر التقارير المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد حتى الأسبوع الأخير من الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وفيما يتعلق بأزمة السيولة، فإن السبب الجذري هو أن الدول الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها في حينه. ولكي تعمل المنظمة بكفاءة وفعالية، فإنها تحتاج إلى دعم الدول الأعضاء وتوجيه من اللجنة الخامسة.

48 - **الرئيس:** أعلن أن اللجنة الخامسة اختتمت أعمالها في الجزء الأول من الدورة الثامنة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:05.